



«مبادرة السلام الأزرق ستعمل على تحويل المياه في الشرق الأوسط إلى مادة لها أهمية النفط وبإمكانها أن تمثل لبلدان المنطقة ما مثله مادة الفحم والحديد بالنسبة إلى أوروبا».

ميشلين كالمي - ري  
رئيسة الكنفدرالية السويسرية

«عدم توافر المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي للإنسان يتنافى مع مفهوم كرامته، ويحد من تمتعه بحياة صحية كريمة وقدرة على الإنتاج والتطوير».

الأمير الحسن بن طلال  
رئيس المجلس الاستشاري الأممي حول المياه والصحة



هذه الخطوات (مبادرة جنيف ومبادرة السلام الأزرق)، تمهد الطريق إلى حلول ممكنة، عندما تصبح الأوضاع السياسية ناضجة».

جون دانيال روج  
السفير السويسري المكلف بالشرق الأوسط

# السلام الأزرق.. الماء في الشرق الأوسط إكسير حياة لا سببا للحروب

● التعاون المائي النشط يساعد في تجاوز التحديات البيئية ● محللون يتوقعون أن يكون الماء مصدرا للصراعات المحتملة



## أزمة المياه تضرب المنطقة العربية بعمق

لندن - يؤكد عديد الدراسات أن سقوط الأمطار قد ينخفض هذا القرن بمقدار الخمس أو أكثر في جزء من أفريقيا وأميركا الوسطى والبحر المتوسط وساحل استراليا. وتذكر دراسة صادرة عن مكتب الأرصاد الجوية بمركز هادلي في بريطانيا، أن البحر المتوسط إشارة واضحة ومتسقة على حدوث جفاف شديد في كل النماذج التي تقوم بها تقريبا.

إن انخفاضا بنسبة 20 بالمئة أو أكثر في معدل هطول الأمطار سيزيد من خطورة أزمة المياه، وسيؤدي إلى فناء المياعات بسبب العطش، خاصة مع تضاعف عدد سكان كوكب الأرض، ودخول المياه مجال الصراعات والحسابات السياسية والإستراتيجية.

الأرقام والإحصاءات والمؤشرات لا تعطي صورة متفائلة أو مبشرة بواقع قضية المياه على مستوى العالم.. فرغم وجود ستة محيطات والكثير من البحار والأنهار على مستوى العالم فإن المشكلة الكبرى تكمن في أن 98 من مياه العالم مالحة ولا تصلح للاستخدام الزراعي أو الأدمي (مياه الشرب) أما الأنهار فيوجد على مستوى العالم 262 حوض أنهار منها 59 في أفريقيا و52 في آسيا و73 في أوروبا و61 في أميركا اللاتينية و17 في أميركا الشمالية وهي أرقام توحى بأنه لا مشكلة في المياه الصالحة للشرب أو للزراعة، لكن المشكلة تكمن في أن 23 دولة تتقاسم ثلثي موارد المياه، ويتوزع الباقي على بقية العالم، أي أن هناك دولا غنية بموارد المياه وأخرى - وهي النسبة الأكبر - فقيرة وتحت خطر الفقر المائي.. والأخطر ما أشارت إليه تقارير الأمم المتحدة من أن سكان الأرض مهددون بالعطش في عام 2050 لأن ما يستخدمه البشر من مياه هذا الكوكب هو واحد على مئة ألف من مياهه (ملوحة مياه بحاره ومحيطاته)، وقد يبدو الحل في إقامة محطات تحلية المياه لكنه حل مكلف للغاية ولايستطيع تلبية احتياجات كافة السكان واستخداماتهم، ويحتاج إلى موارد مالية ضخمة قد لا تتوفر للكثير من البلدان خاصة الفقيرة والنامية منها.. وبسبب نقص موارد المياه وضعف معدلات التنمية خاصة في أفريقيا، رغم غزارة أمطارها خاصة بالمنطقة الاستوائية، فإن المياه تعد الآن سببا رئيسيا في تفشي الأمراض والأوبئة وارتفاع معدلات الوفيات، وقد أشار تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة إلى أن 2,6 مليار نسمة يعيشون دون وسائل الصرف الصحي.

وقد أشار تقرير مؤسسة الإستشارات الدولية (برايس- ووترهاوس) إلى أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه الذي يتوقع أن تمتد آثاره إلى قرابة ثلثي سكان العالم منتصف القرن الحالي، ومن أكثر المناطق المعرضة لتهديد نقص المياه منطقة الشرق الأوسط، التي تشكو من قلة الموارد المائية الطبيعية. تؤكد الأبحاث والدراسات أن العالم العربي من أكثر المناطق جفافا على وجه الأرض، والوضع يزداد تفاقمًا بمرور الوقت، والتقديرات تشير إلى أن المياه ستكون أهم أسباب اندلاع الحروب والصراعات المستقبلية في المنطقة والعالم.

## مليارات الكائنات الحية مهددة بالفناء عطشا

## يموت سنويا من ستة إلى ثمانية ملايين شخص من آثار الكوارث والأمراض ذات الصلة بالمياه

المستدامة للمياه العابرة للحدود وذلك لتسهيل المراقبة المشتركة للتدفقات المائية، ولتوحيد المعايير لقياس الماء والمؤشرات المناخية، وللتفاوض حول المخططات الإستثمارية المشتركة في المشاريع الكبرى المرتبطة بالمياه، ولتفاوض المبادلة بين الماء والسلع العامة الأخرى، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين مؤشر التعاون المائي إلى مستوى أعلى من 33.33 في القارتين الآسيوية والأفريقية. وبالفعل نحث كل البلدان على استعمال مؤشر التعاون المائي لتقييم أدائها بخصوص تعاونها مع الجيران ومن ثم تحسين حظوظ السلام والأمن لأنفسها.

إننا كلنا أمل في أن نتمكن من الشروع في تطبيق هيكل قانونية مقبولة على الصعيد العالمي والبيات حوار وشبكة سلام أزرق تغطي جميع أنحاء العالم. وإذا أخذنا بضعة خطوات في هذا الاتجاه هذه السنة سيكون إعلان سنة 2013 السنة الدولية للتعاون المائي ذا معنى.

\* الأمير حسن بن طلال، رئيس المجلس الاستشاري للأمم المتحدة حول المياه والصحة  
\* سانديب واسلكار، رئيس مجموعة الاستشارات الإستراتيجية

الاستشراف الإستراتيجي مؤشر التعاون المائي وهو يقيس فعالية التعاون المائي العابر للحدود وكثافته باستعمال المتغيرات المذكورة أعلاه. ويصادف أن تمتلك الـ37 بلدا التي تواجه خطر الحرب مؤشرا أقل من 33.33.

## التعاون المائي

يشهد العديد من أطراف العالم تعاونا مائيا نشطا بين البلدان الموجودة على الضفاف. فمثلا في حوض نهر السينغال في غرب أفريقيا تمتلك هيئة مستقلة غير تابعة لأية دولة السودان.

وفي أميركا اللاتينية تعتبر كل من البيرو وبوليفيا مياه بحيرة تيتيكاكا مشتركة وغير قابلة للتجزئة.

وفي حوض الكونغ يتم تنسيق معلومات التدفق بين دول الضفة السفلى بينما تكون دولتا الضفة العليا وهما الصين وميانمار شريكين في الحوار. أما أحواض أنهار الرين والدانوب إضافة إلى بحيرة كنستانس في أوروبا ونهر الكورادو بين الولايات المتحدة والمكسيك فقدر كلها بصفة مشتركة بشكل يومي. وما يميز هذه البلدان أنها كلها تنعم بعلاقات سلمية ومستقرة.

إن المنافع الحاصلة من التعاون المائي النشط سواء على مستوى النمو الاقتصادي أو حالة السلم غير المعهودة سابقا، مثلما يظهر ذلك سواء في العالم المتقدم أو في أجزاء من العالم النامي مثل أميركا الوسطى وأفريقيا الغربية وجنوب شرق آسيا، يجب ألا يحرم منها غرب آسيا أو غيرها من المناطق. لقد أعدنا معا مقاربة السلام الأزرق باتباع منهجية حصلت على دعم الحكومتين السويسرية والسويدية على مدى السنوات الثلاث ونصف السنة الأخيرة.

ومن أجل تشجيع استعمال الماء لتعزيز السلم وحماية البيئة البشرية والرقى بها يتوجب تكوّن مجموعة من الزعماء السياسيين والبرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والقادة الإعلاميين والخبراء من مناطق تواجه نزاعا سياسيا.

بإمكان هذه المجموعة أن تمهد الطريق إلى إنشاء مجالس تعاون إقليمي من أجل الإدارة

يشير العديد من التقديرات إلى أنه، وقياسا بكمية الاستهلاك الحالية، سيحتاج كوكب الأرض إلى 3.5 أضعاف من موارده الحالية ليحافظ على نمط الحياة المتوسط للفرد في أوروبا أو أميركا الشمالية

أكد الأمير الحسن بن طلال أن الحصول على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي في مختلف أنحاء العالم هو أحد حقوق الإنسان الأساسية. وفي مقال صدر بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمياه، شدّد الأمير رئيس المجلس الاستشاري للأمم المتحدة حول المياه والصحة وسانديب واسلكار، رئيس مجموعة الاستشراف الإستراتيجي، على أن التعاون المائي بين الدول هو السبيل الأمثل لضمان أمن العالم وسلامه وتقادي الصراعات والحروب التي قد يتسبب فيها نقص المياه.

«التعاون المائي من أجل عالم آمن» 37 منها معرضة لخطر النزوع إلى الحرب لأسباب أخرى غير المياه بما في ذلك الأرض والدين والتاريخ والأيدولوجيا. ويصادف أن تكون هذه البلدان بالذات هي نفسها البلدان السبعة والثلاثون التي لا تقيم علاقات تعاون مائي نشط مع جيرانها.

والخير الجيد هو أن أكثر من 100 بلد من هذه البلدان التي تعزز التعاون المائي سواء على مستوى القبول أو الفعل تتمتع أيضا بعلاقات سلمية وأمنة مع البلدان المجاورة لها.

وهكذا يتبين أن الماء والسلام متلازمان. ومع ذلك وبالرغم من الإجماع المتزايد بين المجموعة الدولية حول أهمية الماء كإداة للتعاون (مثلما يعكس في تحديد الأمم المتحدة لسنة 2013 سنة التعاون المائي) فمازال العديد من المحللين يتوقع أن يكون الماء مصدرا للصراعات المحتملة.

صحيح أن البحيرات والأنهار والكتل الثلجية في كافة أنحاء العالم في تقلص، كما تزداد الضغوط التنامية للسكان والنمو الاقتصادي والتمدن والتغير المناخي وتقلص الغابات في إضعاف مصادر المياه ومن ثم تسبب انتفاضات اجتماعية واقتصادية، بيد أن ذلك ليس نتيجة حتمية.

## التحديات البيئية

إن التعاون المائي النشط يمكن أن يساعد في تجاوز التحديات البيئية ويبشر بحلول عهد جديد من السلام والثقة والأمن. فضلا عن الاتفاقيات القانونية الضرورية، يتطلب التعاون النشط كذلك مؤسسات مستدامة للتعاون العابر للحدود وبرامج للاستثمار المشترك والإدارة الجماعية للبيئة التحتية المائية ونظاما لمراقبة التدفقات المائية بصفة منتظمة ومشاركة بالتوازي مع تقاسم وجهة النظر لأفضل السبل لتوزيع الموارد المائية بين القطاع الفلاحي وبقية القطاعات، ومنتدى للتواصل المتكرر بين أصحاب القرار من الدرجة الأولى. ومن شأن وجود بنية تحتية مؤسسية أن يمكن القادة السياسيين من مناقشة التبادلات بين المياه والسلع العامة الأخرى مثل العبور والأمن الوطني والأشغال العامة الكبرى. ويجب التركيز على استغلال منافع النهر عوضا عن التجادل حول حصص التدفقات المستنزفة.

وقدم التقرير الجديد الصادر عن مجموعة



الحسن بن طلال



سانديب واسلكار

لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مرارا وتكرارا على الحاجة إلى البحث في العلاقة بين الماء والسلام والأمن. والآن تبين الأبحاث التي قامت بها مجموعة الاستشراف الإستراتيجي أنه كان محقا في ذلك إذ تكشف الأدلة التجريبية في 148 بلدا و205 أحواض نهريّة مشتركة بينهما أن أي بلدين إثنين بينهما تعاون مائي نشط لا ينزعان إلى خراب الحرب. ومن بين 148 بلدا شملهم التقرير تحت عنوان

# 2013

السنة الدولية للتعاون المائي

# 37

بلدا من بين 148 في العالم تواجه خطر الحرب بسبب المياه

# 2.5

مليار نسمة في العالم لا يستطيعون الوصول إلى مرافق صرف صحي ملائمة

